الكلمة الافتتاحية
للرئيس الاتحادي يوٴاخيم غاوك
خلال مؤتمر مؤسسة برتلسمان
"تحول تونس – التعاون مع الجيران: أوروبا وشمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي"
بمناسبة زيارة الدولة في الجمهورية التونسية
في 27 أبريل / نيسان 2015 في تونس

في البداية أود أن أتقدم بالشكر: إليكم، دولة رئيس الوزراء، بسبب تشريفكم لي ولنا جميعا بحضوركم. وبالطبع أود أيضا أن أشكر مؤسسة برتلسمان والشركاء في التعاون الذين نظموا هذا المؤتمر المشوق والهام. إنكم تقومون اليوم بمناقشة العديد من الأسئلة التي تهمني أنا أيضا: كيف يمكن أن تنبثق ديمقراطيات عن الديكتاتوريات أو الأنظمة المستبدة؟ كيف يتعلم الناس التعامل مع الحرية بعد اكتسابها؟ هل يمكن أن يكون هناك توازن يعتمد عليه بين من كان يُحكَم ويُلاحَق ومن كان يَحكُم ويتمتع بالامتيازات؟

إنني على وعي بالاختلافات الكثيرة بين دولة أوروبية تخلصت من النظام الشيوعي في جزء منها وبين دولة في المغرب العربي أجبرت حاكما مستبدا على الفرار. لكن، وبغض النظر عن الاختلافات التي أعيها سواء كانت ذات طبيعة ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، فإن بعض مشاكل تغيير النظام تبدو لي متشابهة. من هذا المنطلق يسعدني أن أتحدث إليكم هنا.

اسمحوا لي أولا أن أتحدث إليكم عن مدى تأثري بصور التونسيين التي رأيتها في التلفزيون والذين تدافعوا إلى الشوارع بعيد الاعتداء في متحف باردو. لقد حملوا الشموع تذكارا للضحايا، ولكنهم أيضا أطلقوا هتافات بعزيمة قوية كان مفادها: لن نسمح بإخافتنا. نحن، من اقتنصوا الحرية قبل أعوام قليلة من أيدي حاكم مستبد، سوف ندافع عنها بكل ما أوتينا من قوة ضد المتشددين وأعداء الديمقراطية.

لقد ملأني هذا الموقف بالاحترام. وأكد لي مجددا أن الحرية هي أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان. إن من لا يستطيع التنفس في حرية، والتفكير بحرية، والعيش في حرية، يبدأ بالضمور في داخله. لهذا فسوف تبقى الحرية دائما هدف يتوق إليه الإنسان، وهذا بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه. وكل من يثق في هذا التوق يمكنه أن يتغلب على خوفه. رأيت إذا على شاشة التلفزيون تونسيين غير خائفين، رأيت مواطنين يؤمنون بمستقبل في حرية وديمقراطية في جمهوريتهم. رأيت مجتمعا مدنيا قويا، لا يفقد الأمل إزاء التهديد بل يدافع عن أهدافه وقيمه العليا.

إنني أكن احتراما بل وإعجابا هائلا لمواطني تونس بسبب ما غامروا من أجله في الأعوام الماضية وحققوه. وعلي أن أقول أنني كمواطن كان عليه في الماضي الكفاح من أجل حريته أيضا فإنني أشعر كذلك بفرحة كبيرة. لم يكن أحد ليتوقع يوم 17 ديسمبر 2010 أن انتحار تاجر الخضروات حرقا من شأنه أن يُسقط حكما استبداديا. بل ولم يكن أحد ليتوقع على الإطلاق أن المظاهرات الحاشدة في بلدكم سوف تصبح إشارة انطلاق لصحوة وتمرد في منطقة بأكملها. تم إسقاط حكام مستبدين وفاسدين ومتعالين وكسر اقتصاد المنتفعين الذي استمر لعقود طويلة. من هذا المنطلق فإن ما يسمى بالربيع العربي كان وسوف يبقى نقطة تحول تاريخية، فقد قام بالتوعية بأمر وهذا أيضا في "الغرب"، وهو أن الأنظمة الاستبدادية لا تتمتع على المدى الطويل بالاستقرار ولا بالمرونة. الأنظمة الاستبدادية تنهار عندما يكون هناك عدد كاف من الشجعان الذين يرفضون البقاء خاضعين لها.

نعلم جميعا أن موجة التمرد الأولى لم تسفر عن إصلاحات شاملة سوى في قلة من البلدان. كثيرا ما تم قمع المظاهرات بعنف أو استرضاء المحكومين ببعض التنازلات. وفي بعض البلدان الأخرى مازالت الحرب الأهلية مستعرة أو أنها تشهد حتى تصعيدا. فبعض الدول تحولت إلى ساحة تتنازع عليها عسكريا قوى أجنبية حول الهيمنة الإقليمية. إن تونس لم تحافظ فقط على سيادتها الكاملة، بل أنها نجحت أيضا بعد إنهاء الاستبداد في الانتقال إلى الديمقراطية – دون أن يتم تصعيد العنف. بالإضافة إلى ذلك فإن تونس أحدثت تغيرا في الحكومة مرتين من خلال انتخابات حرة – دون عنف.

لقد أصبحت تونس بذلك بلا شك مثالا أعلى لمحبي الحرية في المنطقة بأكملها. أهنئكم من كل قلبي على ذلك! وكما كان الحال في عام 1956 بعد الانفصال عن القوة الاستعمارية الفرنسية، فإن تونس تعتمد أيضا اليوم أسلوب المفاوضات بين أعداء الأمس. وبذلك تتكون ائتلافات، مازالت تعاني كثيرا من الضعف، وحلول وسط، كثيرا ما لم تستطع ربما بعد إرضاء الكثيرين، لكن الجهود كانت حتى الآن مثمرة. فبينما تتنامى الكراهية والعنف في البلدان المحيطة، تدافع تونس عن استقلالها وديمقراطيتها. وأصبحت تونس الملجأ للكثيرين من المنطقة العربية، وخاصة من ليبيا، أصبحت بلد اللجوء المؤقت. وبذلك أضحت تونس مركز الأمل لمحبي الحرية في منطقة بأسرها.

لقد تابعنا في ألمانيا، يا دولة رئيس الوزراء، طريق بلدكم باحترام وإعجاب كبيرين. إن التفاهم الذي نجحت تونس في تحقيقه حتى الآن بين القوى الدينية والعلمانية يعد دليلا على النضج السياسي الكبير والشعور الهائل بالمسؤولية السياسية.

لقد قمتم انطلاقا من الشعور بالمسؤولية تجاه بلدكم بصياغة دستور يجمع ما بدا للكثيرين غير قابل للجمع، ولكنه ولهذا السبب بالتحديد استطاع حشد الأغلبية حولكم. إن الإسلام منصوص عليه كدين الدولة، ولكن الدستور يضمن حرية المعتقد والضمير، وأيضا – وهذا ما يميزكم عن الدول العربية الأخرى – حق عدم الإيمان بشيء من الأساس. هناك مساواة بين النساء والرجال. وبالطبع فإن هذه المساواة موجودة هنا منذ أمد بعيد. ولأول مرة في العالم العربي تحصل النساء على نفس عدد مقاعد القوائم في الانتخابات مثل الرجال. هذا الأمر جديد ويعد نموذجا للكثير من البلدان.

إذا فالأسس السياسية لمستقبل ديمقراطي قد تم وضعها بالفعل. والآن يتعين إنفاذ الديمقراطية بشكل شامل: من السلطة التنفيذية مرورا بالسلطة التشريعية ووصولا إلى السلطة القضائية، من المركز إلى أكثر المناطق النائية، في وعي القائمين على الحكم كما في وعي المواطنين. إن التغيير الجذري للمؤسسات يحتاج إلى وقت طويل. لكن تحقيق قدرة أغلبية المواطنين على الالتزام بالقانون يحتاج هو الآخر إلى وقت طويل. وبينما ينتظر حدوث هذا التطور هنا، لا يجب أن ننسى أنه أحيانا يحتاج تغيير العقليات إلى وقت أطول من تغيير المؤسسات.

إننا نشهد من خلال التحول الجذري التونسي أنه في مجتمع منفتح لا يرى أحد حاجة إلى قمع المتدينين وحرمانهم من حقوقهم الدينية. لكن المتدينين هم أيضا لا يحتاجون إلى استخدام العنف في فرض معايير من زمن سابق للديمقراطية على معتنقي المعتقدات الأخرى وعلى غير المؤمنين. إن غالبية المجتمع التونسي ترغب في مجتمع ذي طابع إسلامي، لكنه لا يرغب في ديكتاتورية الإرهابيين.

لكننا نشهد أمرا آخر أيضا خلال التحول الجذري التونسي: هناك حاجة إلى مجتمع مدني قوي للتدخل بشكل مراقب ومصحح عندما يشعر المواطنون أن إجراءات الحكومة لا تمثلهم بالقدر الكافي. وفي الوقت ذاته تحتاج الديمقراطية إلى كيان للدولة مستقر وقادر على العمل. إنها تحتاج إلى سلطة الحكومة والشرطة والقضاء لضمان الأمن وإنفاذ القانون ومنع الفساد أو مكافحته.

عندما أفكر في زمن آخر وبلد آخر، في ألمانيا، في الجزء الشرقي من ألمانيا عام 1989، وأقارنه بالوضع في تونس، أي أقارن عملية تحول بأخرى، يتضح لي كم أن الوضع هنا كان ومازال أصعب بكثير. ففي الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة كان يمكننا الاعتماد على تضامن الألمان الغربيين الذين دعمونا خلال عملية إعادة الهيكلة اقتصاديا وسياسيا وفيما يتعلق بالكوادر. كان بإمكاننا كذلك في ألمانيا الشرقية نقل نظام سياسي أثبت جدارته بالفعل في ألمانيا الغربية. لقد فتحت الثورة السلمية بالنسبة لكثير من مواطني الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة فرصا وظيفية جديدة وأعطتهم فرصا حياتية جديدة. وآخرون عانوا مؤقتا من تدهور اقتصادي، لكنه تم على الأقل جزئيا التخفيف من وطأته بالإعانات الاجتماعية. وتشكلت موافقة سريعة على المعالجة الناقدة لأفعال النظام الجائر المنهار. فبعد أن تم في البداية التكتم على التذكير بجرائم النازية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تعلمنا أن الصمت لا يحقق السلم الاجتماعي. الصمت يؤدي بالأصح إلى عدم الثقة والفتنة ويتسبب في اعتراض الجيل اللاحق.

أحيانا يبدو لي وكأن صياغة الحرية أصعب من اكتسابها. يسري هذا بشكل خاص عندما تكون السياسة متشابكة بهذا الشكل القوي مع الاقتصاد والأمن ويكون من المهم إصلاح جميع المجالات بشكل متزامن، كما هو الحال الآن في تونس. إنها بلا شك مهمة هائلة. من أين نبدأ؟ ما هي الأولويات التي يتعين تحديدها؟ نحن نعلم من التجربة أن تأييد الديمقراطية يتضاءل إذا لم توفر للناس الدخل الكافي على المدى الطويل. لكن طالما لم يكن الأمن مستتبا ستبقى الشركات مترددة في الاستثمار والسواح مترددين في حجز إجازاتهم. ولكن الناس بدون عمل ومستقبل يعدون في أحيان ليست بالقليلة فريسة سهلة للأيديولوجيات المتطرفة. لذلك فإن تأمين الحرية السياسية على المدى الطويل يعتمد على فتح مجالات اقتصادية حرة تمكن الناس من تحقيق مستقبل جيد لأنفسهم من خلال رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه. إن تونس تتمتع بفرص هائلة في هذا السياق من خلال الناس ذوي التعليم الجيد. وبذلك يمكن إطلاق ديناميكية اقتصادية تخلق فرص العمل والدخل للكثيرين.

تواجه تونس هذه المهمة، وتتوفر شروط جيدة في البلد. فهناك عمالة مؤهلة جيدا وأيضا قاعدة صناعية وبنية تحتية قادرة إلى حد كبير على العمل. الكثير من الشركات الألمانية تكن التقدير لذلك، خاصة تلك التي تنتج هنا منذ عدة عقود. وقد استطعت اليوم أن أرسم بنفسي صورة عن قصة ناجحة جدا لشركة في ولاية سليانة. لكن هذه الشركات تشكو أيضا من نقص الأمن القانوني والإجراءات الإدارية الطويلة جدا وكذلك طبعا بشكل متكرر من الفساد كما هو الحال في مناطق كثيرة في العالم.

إننا نعلم من بلدنا مدى صعوبة كبح البيروقراطية المتفشية. لكن الأمر يستحق المحاولة، فهو يحرر طاقات كثيرة. طاقات تفيد الجميع في الحياة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك فإن تونس تتمتع بنقابات ورابطات اقتصادية قوية، وهذه ميزة خاصة للبلد في رأيي. إن النجاح الذي يتمتع به اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا يعود بدرجة كبرى إلى الشراكة الاجتماعية التي يعتمد عليها بين الاقتصاد والنقابات. ومن المهم بالطبع أن يتم السعي إلى تقليد مثل هذا هنا في المجتمع التونسي ودعمه أيضا. إن الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة UTICA قدما إسهاما كبيرا في إطار الانتقال السلمي للديمقراطية. أعتقد أن هذا يوفر أساسا مشتركا قويا للتعاون مع الحكومة في روح الشراكة من أجل تحديث الاقتصاد التونسي وكذلك من أجل الاستثمارات وأرباح ملائمة والتوظيف والأجور الجيدة وأخيرا وليس آخرا من أجل عائدات جبائية مستدامة. وهذا يتطلب بالطبع الشروط القانونية الإطارية المناسبة.

إنني سعيد لكون الشركات الألمانية أيضا قد استمدت ثقة جديدة في بلدكم بعد الثورة ولأنها مستمرة في الإنتاج وتوظيف 50,000 تونسي. كما أتمنى أن يزيد عدد المستثمرين الألمان والأجانب ليتعرفوا على الفوائد المتوفرة هنا ومميزات تونس كموقع ويستفيدوا منها. إن تونس لديها طاقات كامنة هائلة. وستكون الاستفادة الشاملة قدر الإمكان من هذه الطاقة الكامنة أحد أهم مهام الحكومة التونسية الجديدة. لقد سمعت الكثير عن استعداد عدد كبير من الناس لإنجاح الثورة عن طريق توطيد الديمقراطية والاقتصاد. أتمنى أن تتحلى الحكومة بالجرأة على القيام بالإصلاحات الكبيرة والصغيرة لكي يحدث انتعاش سريع يمنح الناس أملا جديدا. أتمنى لتونس أن تعزز ثقة مواطنيها في الديمقراطية. فلا توجد دعاية أفضل من ذلك للنظام الليبرالي.

لقد قمت صباح اليوم بزيارة مكتب المواطنين في مدينة سليانة، وهو نقطة خدمية جمعت فيها كل خدمات المدينة. يمكن للناس أن يتوجهوا إلى هذا المكتب ويجلسون على قدم المساواة مع الموظف الحكومي ويتعرفون على المساواة التي تحق لهم مع الموظف الحكومي بطريقة جديدة جدا. إن هذا المكتب بالنسبة لي مثال رائع على إمكانية تسهيل الإدارة أو جعلها أكثر سهولة للمواطن بموارد بسيطة. هناك مشاريع أخرى قامت أيضا الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بدعمها تعنى بتحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي. هذه المشاريع تذكرني بنا ونحن نحاول تعلم أسلوب عمل الديمقراطية في المدن والبلديات الشيوعية سابقا: كيف نبرر ممارسة السلطة في عين المكان؟ ما هو أسلوب عمل الإدارة المحلية القريبة من المواطن؟ ما هي الحلول التي تلائمنا في تخطيط الشوارع والمرور أو في اقتصاد النفايات المحلي أو في اقتصاد الطاقة؟ كلها أسئلة ومشاكل يتعين تنظيمها من جديد. كيف يمكن إشراك المواطنين في عملية التخطيط في بلدياتهم؟ تعلمنا آنذاك أن الاستعانة بخبرات الآخرين يمكن أن تكون مفيدة جدا، حتى وإن كان من الواضح أنه سيتوجب تعديل وملائمة الكثير من التفاصيل على الوضع الملموس.

إن ألمانيا تقدم الدعم لتونس في هذه المرحلة الهامة من تطورها بطرق عديدة، عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتي سبق أن ذكرتها، ومن خلال المؤسسات السياسية، والمؤسسات الخاصة، ومعهد غوته، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD ويمكنني أن أذكر جهات أخرى أيضا. ربما سيكون أيضا من المفيد الحصول على مساعدة مباشرة من الخارج، سواء كانت مالية أو في شكل كوادر. وقد خصصت الحكومة الألمانية وكذلك العديد من المنظمات الأوروبية والدولية الموارد المالية لتونس على المدى الطويل. ولكن في النهاية، وأنتم تعلمون ذلك أفضل مني، لا يمكن أن يكون هذا الدعم أكثر من مساعدة للمساعدة الذاتية. إن توطيد الديمقراطية والاقتصاد سوف يمثل اختبارا كبيرا وربما حاسما لتونس.

تعد أحد مفارقات الديمقراطية أنها تمنح دفعة أيضا لتلك القوى التي تسعى لتدمير أسسها. هناك مساجد – في ألمانيا مثلها مثل تونس – يتحدث فيها خطباء محرضون بشكل متكرر. هناك عدد لا يستهان به من الشباب، في ألمانيا مثلها مثل تونس، الذين يقعون تحت تأثير المغررين المتطرفين أو يتوجهون حتى للمشاركة في حرب يسيئون فهمها كحرب مقدسة. وهناك عائدون من هذه الحرب لم يفيقوا من الوهم وإنما يحملون معهم الإرهاب إلى أوطانهم. إن الاعتداءات في باريس وفي تونس قد أظهرت أننا نواجه نفس العدو على ضفتي المتوسط. لا يوجد بلد في إفريقيا أو في الشرق الأوسط، ولا يوجد حقيقة أيضا بلد في أوروبا بأمان من الهجمات الإرهابية الإسلاموية المتطرفة.

لكن الديمقراطية عليها الدفاع عن نفسها. لقد أُرسلت إشارة هامة نهاية شهر مارس عندما اجتمع لأول مرة على أرض عربية ناس من بلدان عديدة للتظاهر ضد الإرهاب المتشابك عالميا: تظاهر تونسيون وفرنسيون وإيطاليون وألمان ومنتدبون من الاتحاد الأوروبي يدا بيد في تونس. نعم، لقد أدركنا مع الوقت أنه أيضا من المصلحة الوطنية للفرنسيين والإيطاليين والألمان أن تواجه تونس الإرهاب بشكل أقوى وتراقب حدود البلد بشكل أفضل. لكننا ندرك أيضا أن الحلول ضد الإرهاب الدولي يجب أن تطور بشكل مشترك – في إطار سيادة القانون ومع احترام حقوق المواطنين والإنسان. يسرني أنه بالإضافة إلى التعاون في مجال الشرطة القائم بالفعل يتم الآن التخطيط لمشاريع جديدة بين ألمانيا وتونس لمكافحة الهجرة غير الشرعية وبناء الهياكل الفعالة لدى الشرطة والحرس الوطني.

هناك أمر آخر يجب أن يتم التركيز عليه بشكل أكبر في إطار التعاون الدولي: يجب أن نقدم لكل الذين يرون في الإسلاموية المتطرفة وعد الخلاص فرصا أخرى، فرص مستقبلية أفضل. يجب أن نواجه دعاية الإرهابيين بتنوير الديمقراطيين. إن النزاع حول العقول ليس واجب الدولة منفردة. إنه واجب مفروض على كل من يرى نفسه ملتزما بالديمقراطية وبحقوق الإنسان العالمية. إن نزع التطرف يعد من عناصر الأمن الهامة.

في القرن الماضي كان لأوروبا تجربتان مع أنظمة شمولية زعمت أن الغاية تبرر الوسيلة وأن قتل ملايين الأفراد يبرره مستقبل يزعمون أنه مشرق. لكن من المغالطة أن نعتقد أنه يوما ما سيكون هناك خلاص أبدي على الأرض. إن فعل الشر دون أي وازع بزعم أنه من أجل الخير لهو جريمة. بعد عهد الإرهاب النازي والستاليني استنتج الفيلسوف كارل بوبر: "إذا لم نرد أن يسقط العالم في كارثة مرة أخرى، يجب علينا أن نتخلى عن حلم إسعاد العالم".

إن إجابات المتطرفين ربما تتمتع بجاذبية لكونها بسيطة. على العكس من ذلك فإن الديمقراطية ليست بسيطة. لكن خلق التوازن بين المصالح المختلفة ينتج حلولا تؤيدها الأغلبيات. إن الديمقراطية توفر الشروط لكي يمكن صياغة حياة ذات مغزى وآمنة وثرية بقدر الإمكان في ظل التغيرات الدائمة. وهذا يتطلب مؤسسات ديمقراطية وشفافة وفي نفس الوقت مستقرة وهذا حتى على المستوى المحلي. ويتمتع المجتمع المدني القوي بأهمية كبيرة في هذا السياق، كما نشهد الآن في تونس بشكل متكرر. كما نحتاج إلى سياسيين يمكن للناس أن يثقوا فيهم.

تعتمد الكثير من الأمور في المجتمعات التي تمر بتحول بشكل خاص على مدى كون ماضي المسؤولين نظيفا وكونهم صالحين. لذلك لم نجد تضاربا في الجمهورية الديمقراطية الألمانية سابقا بين تحصين المجتمع لمواجهة المستقبل ومعالجة ماضينا بشكل فعال في الوقت ذاته. لقد أردنا الإجابة على أسئلة المواطنين: مَن مِن قيادات النظام القديم يحمل مسؤولية الظلم الشديد وسيلاحق جنائيا؟ من قام بدعم النظام القمعي عن طريق التنصت على المواطنين الآخرين وفقد بذلك المؤهل الأخلاقي للقيام بعمله كمعلم أو رجل قانون أو شرطي في المجال العام؟

هناك مجتمعات أخرى أجابت بطريقة مختلفة عنا في ألمانيا على هذه الأسئلة الصعبة والمشحونة بالعواطف. لا يسعني إلا أن أذكر بجنوب أفريقيا، حيث تم ضمان الإفلات من العقاب للجناة مقابل اعترافهم بالحقيقة. لكن يبقى في رأيي من المهم مبدأ أساسي: إظهار أن الديمقراطية الحديثة تساعد على تحقيق العدالة وتعالج بذلك الجروح القديمة. إن هذا يعزز ثقة المواطنين في دولة القانون ويدعم الوحدة الداخلية.

إننا نرى أن بعض الأسئلة المبدئية التي تواجهونها ليست بعيدة تماما عن الأسئلة التي واجهناها في ألمانيا. من هذا المنطلق فإنني أشعر بالقرب مما يحدث الآن في بلدكم. أنا متأثر جدا به ليس فقط بصفتي رئيس ولكن أيضا كمواطن. فهو فصل جديد في تاريخ الديمقراطية – وهذه المرة في بلد ذي طابع عربي وإسلامي. إن ألمانيا وأوروبا تقفان بحزم إلى جانبكم كحليفين في الفكر وفي سياسة إرساء الديمقراطية.